A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة السادسة والثلاثون

10–13 يناير/كانون الثاني 2022 و7–8 فبراير/شباط 2022

التحول الريفي لعمالة الشباب ودخلهم

الموجز

هناك فجوة متزايدة في ظروف العيش بين المناطق الحضرية والريفية في الإقليم. فمعظم الفقراء يعيشون في المناطق الريفية التي تتميز بضعف الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والاتصالات)، وانخفاض التعرض للابتكارات وفرص الابتكار، والوصول المحدود إلى البنية التحتية الإنتاجية والخدمات وسلاسل القيمة وانخفاض الاستثمار فيها، وتدني فرص الحصول على الحماية الاجتماعية، وانخفاض فرص العمل اللائق الطويل الأجل.

وبالنسبة إلى العديد من سكان الريف، ولا سيما الشباب مهم، فإن جاذبية المناطق الحضرية أقوى بكثير من جاذبية المناطق الريفية. وتتمحور القوى الرئيسية التي تقود هذا التحول في حقبة كوفيد-19 حول القضايا الموجودة مسبقًا والمتمثلة في ارتفاع الضغط الديموغرافي على الموارد المحدودة، وضعف البنية التحتية والخدمات، ونقص فرص العمل خاصة للشباب، وعدم المساواة بين الجنسين، وتغير المناخ، وندرة المياه، وتدهور الموارد. ويتطلب تحقيق أهداف خطة عام 2030 في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، حيث يعيش 165 مليون شخص في المناطق الريفية (41 في المائة من إجمالي سكان الإقليم)، الاستثمار في المناطق الريفية وخلق الفرص والحدّ من أوجه عدم المساواة بين المناطق الحضرية والريفية، فضلًا عن معالجة عدم المساواة الاجتماعية وبين الجنسين في المناطق الريفية. ويمكن أن تكون عملية التحول الريفي هذه محركًا للنمو الاقتصادي الريفي، وزيادة الإنتاج والإمدادات الثابتة من الأغذية الصحية للمجتمعات الريفية والحضرية والإقليمية، وإدارة الموارد بشكل أكثر فعالية واستدامة.

وتناقش هذه الوثيقة إطار التحول الريفي الشامل الذي يهدف إلى الحد من أوجه عدم المساواة في سبل العيش بين المناطق الحضرية والريفية بدءًا من الشباب. ويجب أن تهدف التدخلات إلى تحسين سبل العيش والرفاهية في المناطق الريفية من خلال برامج وسياسات تراعي المساواة بين الجنسين وتكون شاملة وتشجع الإدماج الاقتصادي وتستقطب الاستثمارات، لزيادة الإنتاجية والربحية الزراعية من خلال التكثيف المستدام للمحاصيل وتنويعها، والثروة الحيوانية والغابات، وإنتاج الأسماك، والخدمات الريفية الفعالة، وروابط السوق القابلة للاستمرار، إلى جانب الاقتصاد الريفي المبتكر والحيوي خارج المزرعة وغير الزراعي.

ولتحقيق ذلك، من الضروري أن تستثمر البلدان في تعزيز الابتكار الزراعي (على وجه الخصوص، تسخير قوة الابتكار الرقمي)، وتمكين منظمات المنتجين، والخدمات الاستشارية والإرشادية الحديثة الموجهة نحو السوق، وتحسين الوصول إلى التعليم والتدريب الوظيفي للشباب. ويجب أن تسعى البلدان أيضًا إلى تعزيز مسارات الإدماج الاقتصادي لزيادة فرص العمل اللائقة والمراعية للبيئة الجذابة للشباب والنساء من خلال تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية والخدمات، والاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تطوير سلاسل قيمة أكثر كفاءة وشمولية. وتحتاج سلاسل القيمة الموجهة نحو الأسواق الجديدة أيضًا إلى الدعم كونها توفر إمكانات عالية للتوظيف. وتعتبر النُهج التحويلية المراعية للمساواة بين الجنسين أساسية لتحقيق هذه الأولوية.

الإجراءات التي يُقترح اتخاذها من جانب المؤتمر الإقليمي

إنّ المؤتمر الإقليمي مدعو إلى مناشدة الأعضاء القيام بما يلي:

(أ) حشد الاستثمارات العامة في البنية التحتية المحلية بما في ذلك البنية التحتية المادية مثل الطرقات والكهرباء والصرف الصحي وكذلك الخدمات العامة بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية، لتحفيز الاستثمارات الخاصة وكذلك ضمان التنمية الريفية المتكاملة.

(ب) واتباع استراتيجيات متكاملة للتحول الريفي الشامل لتوسيع العمالة الريفية اللائقة، وخاصة للشباب والنساء، ومنع عمالة الأطفال في الزراعة، وحماية سبل عيش الفئات الأكثر ضعفًا اقتصاديًا واجتماعيًا. وينبغي أن تستند هذه التحولات إلى مبادئ التنمية الإقليمية، وأن تعتمد نُهجًا متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة، وأن تراعي أولويات خطة العمل الإقليمية لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية.

(ج) والنظر في تعميم الممارسات الزراعية المستدامة في السياسات والاستراتيجيات والخطط الاستثمارية الوطنية لتعزيز اعتمادها من قبل المزارعين وتعزيز إنتاجية الزراعة الصغيرة النطاق وإيراداتها بطرق تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد وتكون سليمة إيكولوجيًا وتستجيب لتغير المناخ؛

(د) وتعزيز سلاسل قيمة أكثر شمولًا واستدامة للإنتاج الزراعي والغذائي وتوفير آليات دعم فنية وسياساتية واستثمارية لتعزيز ريادة الأعمال الزراعية، خاصة لدى الشباب والنساء. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للبلدان دعم المزيد من التجارة الإقليمية وتسهيل الوصول إلى الأسواق.

(هـ) وصياغة خطط عمل واقعية ومحددة زمنيًا وذات كفاءة في استخدام الموارد لتحسين البنية التحتية الريفية والخدمات والرقمنة والربط بين صغار المنتجين (بما في ذلك صيادو الأسماك والرعاة) ومنظماتهم والجهات الفاعلة في سلسلة القيمة (بما يشمل جمعيات النساء والشباب) لتحديث خدمات الإرشاد والخدمات الاستثمارية الريفية ودعم إنشاء منتدى إقليمي للخدمات الاستشارية الريفية.

(و) وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية المراعية للمساواة بين الجنسين وتغطية التأمين الاجتماعي للعاملين في النظم الزراعية والغذائية وضمان حصول الفقراء في الريف على المساعدة الاجتماعية للجميع.

إنّ المؤتمر الإقليمي مدعو إلى مناشدة منظمة الأغذية والزراعة للقيام بما يلي:

(أ) دعم البلدان في تحقيق التحول الريفي والزراعي الشامل من خلال التكثيف المستدام وتطوير سلاسل القيمة مع التركيز على صغار المنتجين؛

(ب) ومساعدة البلدان من خلال وضع استراتيجيات الابتكار الرقمي والتكنولوجيات والمشاريع التجريبية التي سيتم تنفيذها على المستوى القطري بحيث تكون شاملة وتستجيب لاحتياجات صغار المنتجين؛

(ج) ودعم البلدان في النهوض بالعمل الجماعي وتعزيز منظمات المنتجين، بما في ذلك جمعيات وتعاونيات النساء والشباب؛

(د) ودعم النهوض بالخدمات الإرشادية والاستشارية كنظم تعددية وموجهة نحو السوق مع التركيز على الشمولية ومراعاة المساواة بين الجنسين والابتكار والرقمنة.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى

FAO-RNE-NERC@fao.org

المقدمة

1- يواجه إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا عددًا لا يحصى من التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المترابطة، التي أدت إلى تباطؤ التحول الهيكلي وأثرت سلبًا على التنمية الاقتصادية الريفية في العديد من البلدان. ويعاني الإقليم من ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي، وندرة المياه المزمنة، وتأثيرات تغير المناخ، وتدهور الأراضي والبيئة، وارتفاع معدلات بطالة الشباب والنقص في فرص العمل، وانخفاض معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة، والصراعات والهجرة الناتجة عنها، والاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار.

2- وفي المتوسط، يعيش حوالي خُمسي السكان في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في مناطق ريفية زراعية تعاني من ندرة المياه بشكل عال جدًا، ويكون للجفاف فيها آثار كارثية متكررة على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي وسبل العيش الريفية. وهذه النسبة أعلى بكثير في بلدان مثل السودان واليمن وموريتانيا. ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم هذه المشكلة مع زيادة تواتر الإجهاد المائي وتكرار حالات الجفاف، مما يضع ضغطًا إضافيًا على النظم الزراعية التي تعاني أصلًا لتلبية الطلب المتزايد من النمو السكاني والتغيرات الغذائية. وقد يصبح استنزاف التربة كمورد متجدد أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة إلى الإقليم.[1] ويُعتقد أن تدهور الأراضي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا قد قلل من الإنتاجية المحتملة للتربة بنحو الثلث[2] على مدى السنوات الأخيرة. وإن سبل العيش والأمن الغذائي والتغذية للمجتمعات الريفية والحضرية معرضة للخطر، مع تعرض فقراء الريف أكثر من غيرهم بسبب اعتمادهم الكبير على الموارد الطبيعية، ومحدودية قدرتهم على الصمود وحمايتهم من المخاطر والصدمات المتعلقة بالمناخ، واختلال موازين القوى في ما يتعلق بالوصول إلى الموارد الطبيعية مثل المياه والأرض.[3]

3- وعلى مدى العقود الماضية، شهد إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إحدى أعلى نسب الشباب في العالم من بين سكانها، مع ارتفاع في معدلات البطالة وفرص العمل التي يوفرها بشكل أساسي القطاع غير النظامي. وتصل نسبة الشباب العاملين في القطاع غير النظامي إلى 95 في المائة في فلسطين، و92 في المائة في جمهورية مصر العربية، و86 في المائة في تونس.[4] وبالمثل، تعمل نسبة ما يقارب 62 في المائة من النساء العاملات في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في القطاع غير النظامي. وعلاوة على ذلك، فإنهن ممثلات تمثيلًا زائدًا في الفئات الأكثر تعرضًا للخطر من العمالة غير النظامية، حيث تعمل 33 في المائة منهن كعاملات مساهمات في الأسرة مقابل 6 في المائة للرجال.[5] وتُعد معدلات مشاركة الشابات في القوى العاملة في المنطقة الأدنى في العالم بفارق كبير، حيث تصل إلى 15 في المائة، مقارنة بنسبة 35 في المائة في جميع أنحاء العالم.[6] وتمثل المعدلات المرتفعة للبطالة بين النساء والشباب فرصة ديموغرافية ضائعة.

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة ومجموعة الخبراء الفنية الحكومية الدولية المعنية بالتربة (2015). حالة موارد التربة في العالم – التقرير الرئيسي.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الأغذية والزراعة (2017). آفاق المنطقة العربية لعام 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية. ملخص تقني.

[3] منظمة الأغذية والزراعة (2020)، حالة الأغذية والزراعة. [Hyperlink]

[4] Ralitza Dimova, Sara Elder, and Karim Stephan, "Labour market transitions of young women and men in the Middle East and North Africa," International Labour Organization, November 2016, 39, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/publication/wcms_536067.pdf.

[5] Kabbani (2019), IFAD Investing in rural youth in the Near East, North Africa, Europe and Central Asia [Hyperlink]. يُعرّف الشباب بأنهم الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا.

[6] المرجع نفسه.

4- وتُعد التكنولوجيا والابتكار من المحركات الرئيسية لعملية التحول الريفي.[7] وقد وفر التقدم التكنولوجي، بما في ذلك استخدام التكنولوجيات الرقمية خلال العقد الماضي، فرصة ممتازة للمساعدة في التغلب على بعض التحديات في الزراعة والتحول الريفي. مع ذلك، كما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2020، قد تكون هناك عواقب وخيمة غير مقصودة لأي حل واحد يبدو واعدًا بما في ذلك اتساع أوجه عدم المساواة الحالية. ولذلك، يجب أن نضمن الشمولية والاستدامة في التحول الريفي، *وإعادة توجيه نهج التنمية من حل المشاكل المنفصلة بشكل منفصل إلى التعامل مع المآزق المتعددة الأبعاد والمترابطة والعالمية بشكل متزايد*.[8] ومن الأهمية بمكان أن تكون التكنولوجيات والابتكارات شاملة ومراعية للاعتبارات الجنسانية.

5- وتتناول هذه الوثيقة الفرص والتحديات التي تواجه التحول الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتقدم لمحة عامة موجزة عن السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتغيرة، بما في ذلك التوجه نحو الرقمنة بسبب جائحة كوفيد-19. ويتم تحديد النهج السياساتية والبرامجية التي يمكن أن تساعد في إحداث تحول ريفي شامل في الإقليم.

6- وتشمل مقاصد أهداف التنمية المستدامة التي توجه العمل في إطار هذه الأولوية، ما يلي:

- الهدفان 2-3، و10-1: زيادة إنتاجية ودخل صغار منتجي الأغذية.
- الهدفان 1-4 و5-أ: المساواة بين النساء والرجال في الحقوق في الموارد الاقتصادية.
- الهدف 8-6: خلق فرص عمل للشباب.
- الهدفان 14-ب و15-9: وصول صغار الصيادين إلى الموارد وإدماج نُهج النظم الإيكولوجية في استراتيجيات الحد من الفقر.

أولًا – سبل العيش الريفية واتجاهات الفقر في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

7- قبل الجائحة، كان اتجاه الفقر في العالم يتباطأ في جميع الأقاليم باستثناء الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، حيث سجل مسارًا تصاعديًا حادًا (البنك الدولي 2020). وتُعتبر الصراعات وحالات عدم الاستقرار من بين الدوافع الأساسية لهذه الزيادة التي تؤثر على أكثر من ثلث بلدان الإقليم. وإن الفقر ظاهرة ريفية بشكل خاص حيث يعيش ما يقارب ثلاثة أرباع الفقراء في الإقليم في المناطق الريفية.

8- وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم القيود الاجتماعية والاقتصادية في الإقليم بشكل كبير، ودفع المزيد من الناس إلى الفقر، وسببت انتكاسًا للتنمية البشرية وعمليات التحول الريفي. وأشارت التقديرات في بداية جائحة كوفيد-19 إلى زيادة قدرها 8.3 ملايين في عدد السكان الذين يعيشون دون خط الفقر، وإلغاء 1.7 ملايين وظيفة،[9] وانكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.8 في المائة.[10] وبعد بضعة أشهر من الأزمة في عام 2020، تم تعديل

[7] في هذا السياق، يُعرف الابتكار بأنه: عملية يستعين فيها أفراد أو منظمات بطريقة تفكير أو نهج أو منتجات أو عمليات أو طرق تنظيم، جديدة أو معهودة، للمرة الأولى في سياق محدد بهدف زيادة الفعالية أو التنافسية أو الصمود بوجه الصدمات أو الاستدامة البيئية، وبالتالي المساهمة في الأمن الغذائي والتغذية، أو التنمية الاقتصادية أو الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

[8] تقرير التنمية البشرية لعام 2020 [Hyperlink].

[9] الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2020). الاستجابة الإقليمية الطارئة للتخفيف من تأثير كوفيد-19 [Hyperlink]

[10] صندوق النقد الدولي (2020). مواجهة جائحة كوفيد-19 في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى [Hyperlink]

هذه التقديرات مع زيادة قدرها 14.3 ملايين شخص في عدد السكان الذين يعيشون دون خط الفقر، وخسارة ما يعادل 17 مليون وظيفة بدوام كامل، وانكماش بنسبة 4.1 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.[11] وتظهر البيانات المحدودة لعام 2020 أنه حتى الآن، انخفض متوسط الناتج المحلي الإجمالي لإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بنسبة 3.8 في المائة[12] وفُقد ما يعادل 11 مليون وظيفة بدوام كامل.[13] ولا تزال الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة غير معروفة بالكامل.

9- وفي حين أن فيروس كوفيد-19 يصيب البشر بالتساوي، فإن تداعياته الصحية والاقتصادية شديدة التباين وقد ضاعفت من التفاوتات القائمة عبر البلدان والمساواة بين الجنسين والأعمار وطبقات الدخل. واتخذت الحكومات في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إجراءات لضمان عمل سلاسل الإمدادات الزراعية والغذائية، ووفرت قدرًا من الحماية للعاملين في هذا القطاع.

10- وعززت جميع بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تقريبًا تغطية الحماية الاجتماعية للاستجابة لآثار الجائحة في سوق العمل، بما في ذلك توسيع التغطية للعمال غير النظاميين ومنح دفعات تحفيزية مخصصة. ومع ذلك، فإن فعالية هذه البرامج ليست واضحة في ما يتعلق بوصولها إلى سكان الريف ومساعدة الأفراد والأسر المعيشية على التعافي بنجاح من الانكماش الاقتصادي. وهناك حاجة إلى جهود متواصلة لرصد الآثار المتوسطة والطويلة الأجل للجائحة، ولا سيما في سلاسل القيمة الزراعية بسبب تأثيرها المباشر على الأمن الغذائي والفقر في الريف.

11- كما كانت للجائحة آثار واضحة على شباب الريف، الذي كانوا يواجهون بالفعل معدلات عالية من البطالة والنقص في فرص العمل والعجز في العمل اللائق قبل الأزمة. وفي ظل غياب البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتعلم عن بُعد، أدى إغلاق المدارس إلى تعطيل الوصول إلى التعليم في جميع أنحاء بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى انتقالات أطول من المدرسة إلى العمل للشباب وزيادة آليات التأقلم السلبية مثل عمالة الأطفال والزواج المبكر والعمل الخطر.[14] وحتى الهجرة كاستراتيجية لكسب العيش لم تعد خيارًا لآلاف الشباب في الريف بسبب التداعيات الاقتصادية الواسعة لانتشار الجائحة والقيود المستمرة على التنقل. ونتيجة لذلك، وبدون بذل جهود كبيرة للتخفيف من آثار الجائحة على التعليم والعمالة، ستستمر دورات الفقر الريفي بين الأجيال.

12- وعلاوة على ذلك، لم تؤثر أزمة كوفيد-19 بالتساوي على الجنسين. فقد شعرت النساء، بمن فيهن النساء في الريف، بآثارها على دورهن الإنتاجي ودور الرعاية. وأظهر استطلاع حديث أجراه الباروميتر العربي في خمس دول عربية أن النساء كن أكثر عرضة من الرجال لفقدان وظائفهن نتيجة الانكماش الاقتصادي.[15] ووجد تحليل سريع للمساواة بين الجنسين أجرته منظمة Care International أن النساء في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أفدن بأنهن يعانين من عبء منزلي أثقل ومن زيادات كبيرة في العنف المنزلي منذ بداية الجائحة.[16]

---

[11] صندوق النقد الدولي، تحديث التوقعات الاقتصادية الإقليمية [Hyperlink]

[12] البنك الدولي (2021) التحديث الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [Hyperlink]

[13] اليونيسيف (2020) منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – التقرير رقم 13 عن حالة كوفيد-19 [Hyperlink]

[14] الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2020). تأثير كوفيد-19 على الشباب في المنطقة العربية [Hyperlink]

[15] Aseel Alayli (2020). "COVID-19 Magnifies Pre-Existing Gender Inequalities in MENA," Arab Barometer [Hyperlink]

[16] CARE (2020) التحليل السريع للمساواة بين الجنسين – كوفيد -19 – إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [Hyperlink]

13- وعمومًا، أدت الجائحة إلى تفاقم التمييز والتحديات التي تواجهها المرأة في الوصول إلى الأصول الإنتاجية الرئيسية والموارد والخدمات، فضلًا عن قدرتها على المشاركة في المنظمات والتعاونيات والشبكات الريفية. ويجب توثيق هذه التحديات المعقدة بشكل أفضل ومعالجتها بشكل منهجي في سياسات وبرامج الاستجابة. وشملت المجموعات الأخرى المتضررة بشكل غير متناسب من الجائحة اللاجئين وعمال الزراعة المهاجرين. ومكث عمال الزراعة المهاجرون في العديد من البلدان، وخاصة دول الخليج من دون عمل أو أجبروا على العودة إلى ديارهم، مما أدى في كثير من الأحيان إلى تدهور سبل عيش الأسر المعيشية الفقيرة التي تعتمد على التحويلات. وفي البلدان المتضررة من النزاعات، واجه اللاجئون والنازحون في المناطق الريفية، الذين كانوا يواجهون بالفعل مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي قبل كوفيد-19، قيودًا متزايدة للعثور على فرص عمل لائقة.

ثانيًا – تأثير كوفيد-19 على سلاسل قيمة الإنتاج الزراعي والغذائي والاستجابة القطرية

14- تأثرت النظم الزراعية والغذائية بدرجة أقل بكوفيد-19 مقارنة بقطاعات الاقتصاد الأخرى. ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى الإعفاءات من القيود على الحركة في البداية، ومع تطور الأزمة، إلى الجهود التي بذلتها بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لتسهيل تجارة المنتجات الزراعية والغذائية المحلية والدولية وتعزيز الاستهلاك من خلال الحوافز الاقتصادية.

15- ومع أن سلاسل القيمة حافظت إلى حد كبير على استقرارها من حيث الأسعار والأحجام، فقد عانت الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة من اضطرابات أثرت على دخلها وأعمالها التجارية، مع تفاوت التأثيرات على معظم النساء والرجال الذين يفتقرون إلى الموارد من منتجي المحاصيل والثروة الحيوانية والمنتجات السمكية والأعمال التجارية الزراعية. وتُعزى تأثيرات الجائحة بشكل أساسي إلى الاختلالات التي شهدتها سوق المدخلات والمخرجات، وارتفاع تكاليف الإنتاج والمعاملات، والتحولات المفاجئة في الطلب والانخفاض الطويل الأجل في القوة الشرائية بين المستهلكين بسبب الانكماش الاقتصادي.

16- ومن بين المنتجين، شهدت مرحلة الإغلاق بين مارس/آذار إلى يوليو/تموز 2020 تقريبًا أكبر فترة اضطراب، وعلى الرغم من الإذن بالحركة للجهات الفاعلة الأساسية في قطاع الأغذية الزراعية، فإن حظر التجول وحواجز الطرق، إلى جانب الحواجز على حركة العمال وموردي المدخلات ووسطاء سلسلة القيمة، ظلت أمورًا تشكل تحديًا. وواجهت العديد من المزارع إما نقص العمالة أو ارتفاع أجور العمال أو كليهما. وأدت صعوبة الوصول إلى المدخلات إلى تأخيرات في أنشطة الإنتاج مما أثر سلبًا على جودة وكمية الإنتاج، لا سيما بالنسبة للمحاصيل الحساسة لجودة المدخلات وحسن توقيتها.

17- وواجه العديد من صغار المنتجين صعوبات في تسويق منتجاتهم، لا سيما في بداية الجائحة، وأدى ذلك بالنسبة إلى السلع القابلة للتلف إلى تلف الأغذية وفقدانها.[17] وأبلغ المزارعون الذين شملتهم دراسة استقصائية في بلدان مختلفة عن التخلص من المنتجات غير المباعة أو محاولة إدارة الفوائض من خلال التخزين أو البحث عن أسواق بديلة مع تكبد تكاليف إضافية للحفاظ على سلامة الأغذية وجودتها. وشكلت السيولة والتدفقات النقدية تحديًا آخر كون أدنى تأخير بالنسبة إلى المنتجات المخصصة للتسويق يعني عدم وجود النقد في متناول اليد لتلبية الاحتياجات الفورية.

[17] راجع، على سبيل المثال، التقييم السريع لتأثير كوفيد-19 على الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي في جمهورية مصر العربية [Hyperlink]

18- وفي ظلّ الاستقرار النسبي للأسعار، أدى الإنتاج الإضافي والبحوث والمعاملات إلى تآكل دخل وأرباح المنتجين مما قد يضر بالإنتاجية ورفاهية الأسر في السنوات القادمة. وأبلغ المنتجون في جميع أنحاء الإقليم عن انخفاض دخلهم بدرجات متفاوتة. وفي الأردن، قام حوالي 90 في المائة من مزارعي المحاصيل وحوالي 70 في المائة من نظم تربية الماشية ببيع بعض أصول المزارع. وأفاد حوالي 78 في المائة من النساء اللواتي شملتهنّ دراسة استقصائية في جمهورية مصر العربية عن انخفاض في دخلهن المرتبط بالعمل في مايو/أيار 2020 مقارنة بشهر فبراير/شباط، مع معاناة 81 في المائة منهن من انخفاض الدخل الإجمالي للأسرة المعيشية.[18] وتحملت المرأة العبء الأكبر من المسؤوليات المنزلية المتزايدة خلال فترة الإغلاق العام، وإدارة تغذية الأسرة، والتعليم، والمساهمة في زيادة العمالة في الزراعة الأسرية مع تراجع دخل الأسرة.

19- وكانت مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من بين القطاعات الفرعية الأكثر تضررًا. وكان التأثير الرئيسي لدول الخليج العربي واليمن على مستوى البيع بالتجزئة. وفي أعقاب تفشي الجائحة، أغلقت السلطات أسواق الأسماك والفنادق والمطاعم أو حدت الوصول إليها. وتمثلت التعديلات الجديرة بالملاحظة في تطوير البيع المباشر للمستهلكين من خلال منصات التجارة الإلكترونية والتوصيل إلى المنازل. كما تأثرت بشكل مؤقت صادرات وواردات الأسماك الطازجة من الخارج. وفي شمال أفريقيا، انخفض إنتاج مصايد الأسماك بنسبة 8 في المائة تقريبًا، وتربية الأحياء المائية بنسبة 34 في المائة تقريبًا، في الفصول الثلاثة الأولى من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. وعزا ربع المنتجين الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية انخفاض الإنتاج إلى خسارة الإيرادات بنسبة تراوحت بين 20 إلى 40 في المائة؛ وعزا ثلث المشاركين ذلك إلى انخفاض الإيرادات بنسبة 40 إلى 60 في المائة.[19] وتأثر إنتاج مصايد الأسماك البحرية جزئيًا بمتطلبات التباعد الاجتماعي على السفن، والقطاع الفرعي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ككل من خلال التحول السريع في طلب المستهلكين بسبب إغلاق صناعات الخدمات الغذائية.

20- وواجه التجار الوسطاء، ووكلاء النقل، والمجهزون، وتجار الجملة وغيرهم على طول سلاسل القيمة، تحديات مماثلة في التغلب على تقييد الحركة ونقص العمالة وتطبيق تدابير التباعد الاجتماعي، مما دفع بتكاليف التشغيل والمعاملات إلى أعلى. وفي الأعمال الزراعية التي شملها استطلاع في العراق، انخفض متوسط عدد الموظفين بنسبة 21 في المائة بين فبراير/شباط وسبتمبر/أيلول 2020؛ وأفاد أكثر من 60 في المائة بأن الإنتاج قد تأثر سلبًا في المتوسط بنحو 50 في المائة؛ وأفاد 24 في المائة عن صعوبة الوصول إلى المدخلات؛ وأبلغ 52 في المائة عن انخفاض المبيعات المحلية للمستهلكين.[20] وفي جمهورية مصر العربية، أفاد ما يقارب 68 في المائة من التجار عن وجود تحد كبير في نقل منتجاتهم إلى السوق، وأفاد حوالي نصفهم عن وجود نقص في مدخلات الإنتاج ومشاكل في الشحن ونقص في توافر النقد. ويتردد صدى هذا التأثير في جميع أنحاء الإقليم مع تقارير عن إيقاف الأعمال التجارية الزراعية لعمليات في مراحل معينة من الأزمة.

21- وأبرزت الاختلالات الناجمة عن كوفيد-19 النقص المنهجي في الاستثمارات في البنية التحتية، فضلًا عن ضعف قدرة المعالجة والتخزين بعد الحصاد مما أدى إلى خسائر في المنتجات القابلة للتلف. وسلطت الجائحة الضوء أيضًا على الإمكانات غير المستغلة للابتكار والحلول الرقمية في قطاع الإنتاج الزراعي والغذائي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، حيث دفعت جائحة كوفيد-19 العديد من الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة إلى اعتماد حلول قائمة على تكنولوجيا المعلومات

---

[18] المرجع نفسه.

[19] تأثير أزمة كوفيد-19 على قطاعي الصيد وتربية الأحياء المائية في أربعة بلدان في المغرب العربي [Hyperlink].

[20] الدراسة الثانية لفريق المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأغذية والزراعة ومركز التجارة الدولي: تأثير كوفيد19 على المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم في العراق (صحيفة وقائع).

والاتصالات، مثل الإعلانات على وسائل التواصل الاجتماعي وخدمة العملاء عبر الإنترنت والتجارة الإلكترونية. ومع ذلك، يفتقر العديد من الأعمال الزراعية ومن مقدمي الخدمات إلى المهارات اللازمة لاستخدام التقنيات الرقمية، ولا تزال هناك فجوة كبيرة بين الجنسين في ملكية الهواتف المحمولة والوصول إلى الإنترنت. ويحتاج النظام البيئي إلى التطوير لتعزيز الخدمات الزراعية والغذائية الرقمية لتكون أكثر فعالية وشمولًا ويسهل الوصول إليها وتعزيز أدوات التسويق للقطاع.

ثالثًا – خيارات الاستجابة

(1) *تبنِّي نهج إقليمية للتحول والتنمية في المناطق الريفية*

22- يقع تذليل أوجه عدم المساواة المكانية وضمان النمو المتوازن عبر التفاعل بين المناطق الحضرية والريفية في صميم النهج الإقليمية. ويمكن أن يضمن التركيز الموجه على منطقة أو إقليم معين للاستفادة من الموارد والأصول والمؤسسات المحلية وفي نفس الوقت الربط مع الأسواق الخارجية، والتكنولوجيات ومصادر التمويل، تنمية أكثر استدامة وشمولًا ومتعددة القطاعات تستجيب لاحتياجات المجتمع. وعلى المستويات الإقليمية، من الأرجح إشراك جهات فاعلة متنوعة بما في ذلك أولئك الذين يلعبون عادة دورًا أقل أهمية في عمليات صنع القرار وهياكل إدارة الموارد. وعلى سبيل المثال، يمكن استخدام النهج القائمة على الموقع لضمان تمكين شباب الريف، ولا سيما الشابات اللواتي يواجهن قيودًا إضافية قائمة على عدم المساواة بين الجنسين، لتحويل مجتمعاتهم ونظمهم الغذائية من خلال بناء هياكل وعمليات محلية أكثر تشاركية.

23- وتُعدّ نظم إدارة وتنظيم الأراضي القوية جزءًا مهمًا من النُهج الإقليمية. وتوفر الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي أداة مهمة لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة على المستويات المحلية من خلال ضمان الوصول العادل والآمن إلى الأراضي ومصايد الأسماك والغابات، بما في ذلك بين الفئات الأكثر فقرًا. وتُعدّ الحيازة الآمنة الأساس لحشد الاستثمارات وإدارة الموارد على نحو مستدام.

24- وهناك عدد من الشروط الأساسية المسبقة التي تدعم التنفيذ الناجح للتنمية الإقليمية. ومن الضروري الوصول إلى البيانات العالية الجودة المصنفة حسب العمر ونوع الجنس واستخدامها لمعالجة ورصد البارامترات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والبيئية المحلية في التخطيط المحلي وأيضًا لتحديد المناطق ذات الأولوية. وتعتمد اللامركزية على قدرات مؤسسية محلية قوية بين المنظمات المجتمعية والسلطات المحلية ووجود آليات شاملة وشفافة وتشاركية يمكن أن تضمن عدم ترك أحد خلف الركب ومعالجة المقايضات بين مختلف الجهات الفاعلة بشكل منفتح وعادل. وأخيرًا تُعدّ الاستثمارات العامة والخاصة ضرورية لتمويل البنية التحتية المحلية بما في ذلك البنية التحتية المادية مثل الطرق والكهرباء والصرف الصحي بالإضافة إلى الخدمات العامة بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاستشارية الريفية والحماية الاجتماعية – التي لا تنمية متكاملة من دونها.

25- ويتطلب اعتماد نهج إقليمي في معظم الحالات إعادة النظر في السياسات القائمة والتحرك نحو اعتماد سياسات التنمية الإقليمية أو السياسات القائمة على المكان بهدف تقليل الفوارق الإقليمية. ويجب أن تركز هذه السياسات على التكيف مع أصول إقليمية محددة، وتطوير قدرة الاستقطاب الإقليمية واستراتيجيات الاستثمار. ويجب تضمين تحليلات السوق وتنفيذها لضمان وجود أسواق محلية أو إقليمية قابلة للحياة.

26- وستتطلب التنمية الإقليمية الناجحة أيضًا اعتماد نظم حوكمة متعددة المستويات تتسم بالكفاءة والتعاضد، ومشاركة أصحاب المصلحة. ويكمن المفتاح لتحقيق ذلك في تطوير الشراكات الإقليمية التي تجمع بين الحكومة المركزية والسلطات الإقليمية وجميع أصحاب المصلحة الذين يؤدون دورًا على المستوى الإقليمي، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، وكذلك منظمات المنتجين المحليين أو الإقليميين، والغرف التجارية، ومجموعات أصحاب المصالح.

27- ويجب أن تكون المشاورات الشاملة وعمليات صنع القرار القائمة على الحوار المحلي مبنية على أساس النهج الإقليمية. وهناك حاجة إلى اتصال مفتوح ومشاركة جميع أصحاب المصلحة من مراحل التخطيط لضمان التمثيل الكامل لجميع المجموعات، ولا سيما الفئات الضعيفة ولضمان الملكية الطويلة الأجل للإجراءات المقترحة. ويمكن أن تساعد مشاركة الأمثلة الجيدة في الإقليم والبناء عليها وكذلك الخبرات العالمية من دول مثل البرازيل والصين وكولومبيا في تحسين تبني الأساليب الإقليمية وتحسين فعاليتها.

(2) *تشجيع الابتكار الرقمي الشامل*

28- يمكن للابتكار الرقمي أن يُحدث تحولًا جوهريًا في كل جزء من سلسلة القيمة الزراعية والغذائية. ويمكن للزراعة الرقمية أن توفر حلولًا لمجموعة كاملة من التحديات الزراعية، بدءًا من الحصول على أفضل المدخلات، وتمكين التخطيط بناءً على معلومات الطقس، إلى تقديم مشورة إرشادية قيمة للمزارعين أو مساعدتهم على الحصول على أعلى سعر لمنتجاتهم. ويمكن أن تؤدي الحلول الرقمية، إذا كانت شاملة ومتجاوبة مع النوع الاجتماعي، إلى تغيير في الإدارة العامة للموارد نحو إدارة محسّنة ومخصصة وذكية واستباقية، تكون آنية ومدفوعة بالبيانات.

الإطار 1: الابتكار الرقمي من أجل التحول الريفي – تجربة مبادرة القرى الرقمية لمنظمة الأغذية والزراعة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

تهدف مبادرة 1 000 قرية رقمية، التابعة للمنظمة، إلى تحويل المجتمعات الريفية باستخدام التقنيات الرقمية وإتاحة المعلومات والخدمات المتعلقة بسبل العيش للجميع. ويُعتبر إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا الإقليم الأكثر تنوعًا من حيث التطور الرقمي. وتأخذ دول مجلس التعاون الخليجي زمام المبادرة في العديد من مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عند مقارنتها بمؤشرات الدول المتقدمة؛ بينما تواصل دول أخرى في الإقليم سعيها إلى اعتماد التنمية الرقمية بسبب مواجهتها لتحديات اقتصادية مستمرة، وعدم الاستقرار الاجتماعي، والصراعات السياسية، وتأثيرات تغير المناخ، من بين أمور أخرى.

وعلى مدى السنوات الماضية، شهد الإقليم نموًا بطيئًا في معظم مجالات البنية التحتية الرقمية والوصول والاستخدام. وأتاحت جائحة كوفيد-19 مؤخرًا فرصة لتوضيح قيمة الزراعة الرقمية والابتكار خاصة في مجالات التسويق الإلكتروني والتمويل الإلكتروني والإرشاد الإلكتروني. ويوفر تكييف التقنيات الرقمية مع الأوضاع الزراعية المحلية واحتياجات صغار المزارعين فرصة أكبر لتعزيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل وتوظيف الشباب، ويحدث تأثيرًا واضحًا داخل سلسلة القيمة الزراعية. وعلى سبيل المثال، أدى الظهور الناجح لمنصات البيع المباشر في دول الخليج خلال الأزمة الصحية إلى إتاحة فرص جديدة لصغار الصيادين للوصول إلى المستهلكين المحليين بسهولة.

وتبحث الحكومات بشكل متزايد في التقنيات الرقمية الناشئة للمساعدة في جعل النظم الغذائية أكثر استدامة وشمولًا وكفاءة. وتعد القيادة والاستراتيجية والحوكمة والاستثمارات والقدرات ضرورية لتعزيز النظام البيئي الرقمي. ويتطلب تطوير واعتماد وتوسيع نطاق تكنولوجيات الابتكار الرقمي في الزراعة والنظم الغذائية نماذج أعمال وشراكات جديدة، تشمل القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني ومنظمات المزارعين وصانعي السياسات.

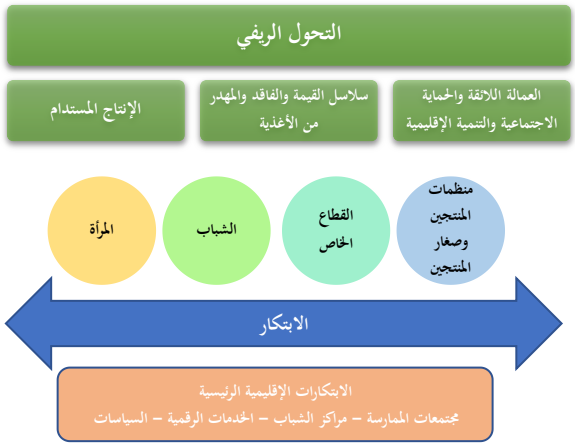

ويتمثل الهدف من مبادرة القرى الرقمية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في دعم تطوير استراتيجيات الرقمنة الزراعية[21] والنهج التجريبية لاعتماد الحلول المبتكرة في مجموعة من القرى التمثيلية في جميع أنحاء الإقليم. وبناءً على الابتكارات الإقليمية الرئيسية للشرق الأدنى وشمال أفريقيا وحافظة المنظمة للقرى الرقمية، سيتم استخدام نهج متكامل مؤلف من أربعة محاور لتحديد التدخلات من أجل دعم البلدان والمجتمعات في تحقيق أهدافها الزراعية، وبناء النظم البيئية وتعزيز سبل العيش:

سيساعد النهج المبني على أربعة محاور تتمثل في التقييم والمواءمة والتطبيق وتعظيم الأثر في توجيه عمل مكتب المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا بشأن مبادرة القرى الرقمية.

دعوة البلدان لتطوير استراتيجيات الزراعة الرقمية لضمان التحول الرقمي الشامل وسدّ الفجوة الرقمية ودعمها في ذلك

29- ويجب مراعاة ثلاثة عناصر لضمان نجاح التحول الرقمي: السعة والمحتوى والاتصال. وسيساعد تعزيز القدرات في بناء محو الأمية وكذلك محو الأمية الرقمية، خاصة بين صغار المنتجين ومقدمي الخدمات والإرشاد. والمحتوى مهم لأنه يجب أن يلبي احتياجات الفئات المستهدفة ويجب أن تكون المعلومات قابلة للتنفيذ. ويُعد تطوير المحتوى بهدف توصيله عبر وسائط متعددة حسب الاقتضاء (بما في ذلك الهواتف المحمولة والإذاعة والتلفزيون ومراكز المعرفة القروية والإرشاد الوجاهي) أمرًا مهمًا. وتساعد مشاركة المجتمعات الزراعية الريفية في تطوير المحتوى وتحسينه من خلال آليات التعقيب الفعالة على استدامة الحلول الرقمية. وأخيرًا، يُعد الاتصال عامل تمكين رئيسيًا للتحول الرقمي لأنه يحسن الوصول إلى الخدمات عبر الإنترنت في مختلف المجالات مثل الصحة والتعليم والإرشاد والتمويل وسبل العيش وكذلك في توفير رؤى قابلة للتنفيذ في مختلف الخدمات الرقمية العامة والخاصة. وتجدر الإشارة إلى أن الوصول إلى الاتصال بشبكة الإنترنت والقدرة على تحمل كلفته لا يزال يمثل تحديًا. وتعتبر معالجة الحواجز المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع العناصر الثلاثة أمرًا حيويًا بما في ذلك ضمان محو الأمية الرقمية بين النساء، ومعالجة المعايير التي تمنع النساء من امتلاك الهواتف المحمولة وأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة الوعي لتعزيز سلامة المرأة وأمنها عبر الإنترنت. وإلى جانب زيادة الاستثمارات في هذه الدعائم الأساسية الثلاث، فإن آليات الشراكة الفعالة التي تشمل المجتمعات العامة والخاصة والريفية، واستكشاف الفرص لإضفاء الطابع المؤسسي على الحلول الرقمية الفعالة كجزء من حافظة الخدمات العامة ستساعد بشكل كبير في تحقيق خطة عمل التحول الرقمي الريفي.

30- وتؤدي المنظمة أيضًا، من خلال الابتكارات الرقمية الرئيسية، دورًا مهمًا في جمع ونشر البيانات والأدلة وتعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة. وتهدف الابتكارات الرئيسية إلى توفير منصة لأصحاب المصلحة للوصول إلى المعلومات وبناء شراكات فعالة لتعزيز الابتكار والرقمنة.

(3) *تعزيز التكثيف المستدام للإنتاج الزراعي*

31- إن نظم إنتاج الأغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا معرضة للخطر ليس فقط بسبب ندرة المياه، وتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية البحرية، وتأثيرات تغير المناخ، ولكن أيضًا بسبب انخفاض إنتاجية المحاصيل والأسماك ومنتجات الغابات والإنتاج الحيواني. وهناك فجوة كبيرة بين الغلة المحتملة وتلك التي ينتجها المزارعون بالفعل والتي تصل إلى أربعة أضعاف في إنتاج القمح البعلي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتفاقم التحديات الأخيرة مثل النزاعات وجائحة كوفيد-19 من المشكلة. ولا تزال الممارسات التقليدية وغير المستدامة سائدة لا سيما في نظم الزراعة البعلية في الإقليم مع حوالي 68 في المائة من أراضي المحاصيل في الإقليم كأراضٍ بعلية. وتعدّ ندرة المياه تحديًا هائلًا يواجه صغار المنتجين المثقلين بالطلب المتزايد على الأغذية وتغير المناخ والممارسات غير القابلة للاستدامة.

[21] دليل استراتيجية الزراعة الإلكترونية. http://www.fao.org/3/a-i5564e.pdf.

32- ويتطلب تحويل نظم الإنتاج اتباع نُهج قائمة على الموقع والسياق من أجل التكثيف المستدام للإنتاج الزراعي، كوسيلة لإنتاج أغذية كافية لسكان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وفي الوقت نفسه تقليل الآثار السلبية على خدمات النظام الإيكولوجي وحماية التنوع البيولوجي والتكيف مع تغير المناخ. ويجب أن يكون معظمها من الموارد النادرة، ولا سيما المياه، من خلال تطوير استراتيجيات وسياسات للإدارة المستدامة للمياه، وتطوير وتعزيز ممارسات الإدارة الفعالة والمستدامة، بما في ذلك استخدام المياه العادمة المعالجة، وتحلية المياه، ودمج تربية الأحياء المائية مع المحاصيل والإنتاج الحيواني كلما أمكن ذلك. وأصبحت الحاجة إلى التحول الأزرق لقطاع مصايد الأسماك الطبيعية أمرًا بالغ الأهمية ويجب على البلدان تنفيذ خطط إدارة مصايد الأسماك المستدامة. وعلى نطاق أوسع، يجب دمج منظور الأنظمة الذي يلتقط العلاقة بين الماء والغذاء والطاقة بشكل أفضل في عمليات وضع البرامج والسياسات.

33- وينبغي أن يشمل التكثيف المستدام لإنتاج الأغذية المبادئ الخمسة للأغذية والزراعة المستدامة.[22] ويشمل ذلك الاستخدام الفعال للمدخلات والموارد، واعتماد الممارسات والتكنولوجيات المستدامة لحماية النظم البيئية، وتعزيز إنتاجية صغار المنتجين وحماية سبل العيش، وزيادة القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والصدمات الأخرى، والحوكمة الرشيدة للنظم الطبيعية والبشرية.[23] ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من النُهج مثل الزراعة الذكية مناخيًا، وهو مفهوم يتناول ثلاثة أهداف: زيادة الإنتاجية، ودعم القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.[24]

34- وتمثل برامج التكثيف الزراعي المستدام، والزراعة الإيكولوجية، والزراعة المتجددة، وإعادة تدوير تربية الأحياء المائية، وممارسات الزراعة الذكية مناخيًا، استراتيجيات فعالة لتعزيز الإنتاج المستدام لصغار المزارعين مع معالجة تحديات تغير المناخ على المستويات الإقليمية المختلفة. ولتحقيق التحول الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، هناك حاجة لإعادة تصميم نظم الزراعة وإنتاج الأغذية الحالية للاستجابة للتغييرات الصعبة الحالية والمتوقعة بطريقة مبتكرة تستفيد من الزخم العالمي الناتج عن معالجة تأثير جائحة كوفيد-19 والدروس المستفادة منها.

(4) *دعم منظمات المنتجين والإرشاد والخدمات الاستشارية*

35- طورت منظمة الأغذية والزراعة إطار الخدمات التعددي الموجه نحو السوق والذي يركز على الخدمات الاستشارية ودعم الأعمال والأسواق اللازمة لأصحاب الحيازات الصغيرة لتحسين الإنتاجية والوصول إلى الأسواق وزيادة دخلهم. ويستند الإطار إلى فهم تنوع أصحاب الحيازات الصغيرة وقدراتهم واحتياجاتهم والقيود والتحديات؛ وتعدد الجهات الفاعلة المعنية؛ بالإضافة إلى بيئة السياسات والإطار المؤسسي والديناميكيات التي تؤثر على تفاعلاتهم.

36- وتُبذل الجهود حاليًا في الإقليم لإعلام وتوجيه صياغة وتنفيذ التدخلات المستهدفة القابلة للتطوير من أجل تقوية المؤسسات وتعزيز الخدمات الريفية الموجهة نحو السوق. ويشمل ذلك التقييم داخل البلد لنظم الإرشاد والخدمات الاستشارية من منظور تعددي وموجه نحو السوق لبدء الحوار وإعلام صنع السياسات وتخطيط الاستثمارات على المستويين الوطني والإقليمي لكي تكون فعالة. ويجب أن تستجيب نظم الخدمة للتنوع الواسع للمنتجين الزراعيين، الذين غالبًا ما تختلف احتياجاتهم ووصولهم إلى الخدمات بناءً على نوع الجنس والعمر والأصول وقاعدة الموارد الطبيعية وحجم

[22] http://www.fao.org/3/i3940e/i3940e.pdf

[23] Hualin Xie , Yingqian Huang , Qianru Chen , Yanwei Zhang and Qing Wu (2019) Prospects for Agricultural Sustainable Intensification: A Review of Research. Land 2019, 8, 157; doi:10.3390/land8110157.

[24] Claya, N and K. Zimmerer (2020). Who is resilient in Africa's Green Revolution? Sustainable intensification and Climate Smart Agriculture in Rwanda. Land Use Policy 97 (2020) 104558.

المزرعة والخبرة والتراث الثقافي واستخدام التكنولوجيا والقرب من الأسواق ومقدمي الخدمات ومستوى التنظيم وأنواع المنتجات التي ينتجونها. ويلاحظ تأثير أكبر على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم، وتكون النساء والشباب وغيرهم من الفئات الضعيفة في كثير من الأحيان أكثر حرمانًا من غيرها.

37- وتتمتع الخدمات التعددية – التي تشمل مجموعة واسعة من الخدمات التي تقدمها جهات فاعلة متعددة من الوكالات العامة والشركات الخاصة ومنظمات المنتجين والمجتمع المدني والممولة من مصادر مختلفة[25] – بالقدرة على تلبية هذا التنوع. وفي هذا السياق، هناك حاجة إلى بيئة مواتية لتشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز التنسيق وتحفيز مقدمي الخدمات غير التقليديين على المشاركة في توفير خدمات الإرشاد والخدمات الاستشارية الموجهة نحو السوق. وعلى سبيل المثال، تقدم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم مجموعة متنوعة من الخدمات في المناطق الريفية، مثل توريد المدخلات، وتأجير الآلات أو المناولة ما بعد الحصاد، وغالبًا ما تكون مدمجة مع المشورة الفنية والمعرفة الفنية. كما تلعب منظمات المنتجين دورًا مهمًا في توسيع الخدمات لأعضائها، مع التوسط مع الجهات الفاعلة في السوق ومقدمي الخدمات الآخرين، والدعوة لتحسين الخدمات في مجتمعاتهم. ويمكن أن تؤدي القدرات المعززة للشركات الصغيرة والمتوسطة ومنظمات المنتجين إلى تحسين الوصول إلى الخدمات، مع خلق فرص عمل جديدة في المناطق الريفية. ومن المهم إنشاء آليات تنسيق وروابط وظيفية بين هذه التعددية من مقدمي الخدمات وشبكة الإرشاد العام ومعاهد البحوث لضمان توفير معلومات محدثة وسليمة، واستشارات فنية وتجارية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى روابط قوية بين مقدمي الخدمات الإرشادية والاستشارية والأوساط الأكاديمية لضمان نقل أحدث المعارف والتكنولوجيا.

38- وتمهد تنمية رأس المال البشري والاجتماعي وتعزيز القدرة التنظيمية للمنتجين ومنظماتهم الطريق للتحول الريفي الشامل والنظم الزراعية والغذائية الأكثر استدامة. ولكي يحدث ذلك، ينبغي تقديم الدعم لتطوير قدرات منظمات المنتجين للمشاركة بفعالية في تقديم الخدمات، والمشاركة في الأسواق، والمشاركة في حوار السياسات وإسماع صوتهم، مع إعادة النظر في الأطر المؤسسية والقانونية للتعاونيات وتحسينها. وسيشمل تعزيز رأس المال الاجتماعي أدوات ومنهجيات تشاركية لدعم منظمات المنتجين في الإقليم من أجل توطيد التعاون من خلال تطوير ثلاثة أنواع مهمة من العلاقات: الترابط والتواصل والربط، التي تعتبر أساسية لتقوية الروابط الأفقية والعمودية. وفي الوقت نفسه، ينبغي بناء قدراتهم الإدارية والتقنية بشأن المواضيع ذات الصلة، بما في ذلك التقنيات الذكية مناخيًا، والزراعة الخضراء، والتمويل والإدارة، وتطوير الأعمال، وروابط السوق، وملكية الحلول الرقمية.

(5) *تطوير سلاسل قيمة وأعمال زراعية تنافسية وشاملة*

39- تتكون نسبة تتراوح بين 50 إلى 80 في المائة من النظم الزراعية والغذائية في جميع أنحاء الإقليم من سلاسل القيمة الانتقالية، التي تهيمن عليها الأعمال الزراعية الصغيرة والكثيفة العمالة، والقطاعات غير الرسمية الكبيرة، مع اعتماد منخفض للتكنولوجيات الرقمية والمتقدمة بعد الحصاد والبنية التحتية.[26] وتتم معالجة حوالي 20 في المائة فقط من الإنتاج الزراعي في الإقليم، فيما تميل الأسواق المحلية إلى إهمال مواصفات جودة الأغذية وسلامتها التي يمكن أن تضيف أيضًا قيمة المنتجات الزراعية الغذائية. ويُفقد حوالي 11 في المائة من الأغذية المنتجة للاستهلاك البشري بين المزرعة ومرحلة البيع بالتجزئة. ويعيق التنسيق الأفقي الضعيف، لا سيما بين منظمات المنتجين، الوصول بشكل أفضل إلى أسواق

[25] منظمة الأغذية والزراعة. 2017. نحو نظم خدمات تعددية شاملة: رؤى للعمل الابتكاري.

[26] Thomas Reardon, Marc F. Bellemare, and David Zilberman (2021). How COVID-19 may disrupt food supply chains in developing countries, in "COVID-19 GLOBAL FOOD SECURITY" eds. Johan Swinnen & John McDermott, pp. 78-83.

المدخلات والمخرجات والخدمات وصنع القرار لمنتجي الأغذية الريفيين والشركات الزراعية. ويمنع التنسيق الرأسي الضعيف على طول سلسلة القيمة تدفق معلومات السوق والاستثمار والتكنولوجيا والقدرات التي تحفز الإنتاج الموجه نحو السوق وترقيات على طول سلسلة القيمة ككل.

40- ويُعتبر تطوير سلسلة القيمة المستدامة للإنتاج الزراعي والغذائي أمرًا بالغ الأهمية للتحول الريفي الذي يتيح فرص العمل والدخل للنساء والشباب الريفيين، مع توفير أغذية ميسورة الكلفة وآمنة ومغذية لقاعدة المستهلكين المحلية والإقليمية المتنامية. وأدت المرونة النسبية لسلاسل القيمة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا خلال كوفيد-19 إلى تركيز متجدد على كيف أن تعزيز سلاسل القيمة الزراعية والغذائية يمكنه أن يدعم النمو الاقتصادي لدفع التحول الحقيقي للنظم الزراعية والغذائية في الإقليم.

41- وتشمل التدابير الرامية إلى تطوير سلاسل قيمة تنافسية وشاملة إعطاء الأولوية لسلاسل القيمة على أساس معايير الاستدامة والشمولية وإمكانية النمو وإجراء تحليل للجودة من خلال إشراك أصحاب المصلحة المتعددين (باستخدام نهج مسرّع تنمية الزراعة والصناعات الزراعية والابتكار 3ADI+ المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) لإعلام استراتيجيات الترقية الموجهة نحو السوق مع خطط الاستثمار المرتبطة بها. ويكمن المفتاح لتحقيق ذلك في ضمان وجود أسواق نهائية قابلة للحياة ومستقرة. وتقدم النهج الإقليمية استراتيجية قوية لتعزيز التحول الريفي المستدام والقدرة التنافسية للأعمال التجارية الزراعية التي تخلق فرص عمل خارج المزرعة وتعزز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية. وسلطت الاضطرابات الناجمة عن كوفيد-19 الضوء على الحاجة إلى إضفاء الطابع المحلي على الأمن الغذائي من خلال الاستراتيجيات الإقليمية. ويشمل ذلك سلاسل إمدادات أقصر وروابط أكثر قوة بالأسواق المحلية.

42- وضمن الأعمال التجارية الزراعية، ثمة حاجة إلى تعزيز نماذج الأعمال المستدامة وتشجيع الشباب والنساء في المناطق الريفية على الانخراط في أنشطة معالجة الأغذية وتعبئتها وتجهيزها التي تلبي الطلب على المنتجات عالية الجودة في الأسواق المحلية وأسواق التصدير. ويمكن أن يساعد تعزيز التنسيق الأفقي والعمودي على طول سلسلة القيمة في تسريع الابتكار التكنولوجي والتشغيلي، من خلال منظمات المنتجين، والجمعيات الصناعية، ومراكز ريادة الأعمال، والغرف التجارية، وما إلى ذلك. وقد سلطت أزمة كوفيد-19 الضوء على الحاجة إلى ربط القطاع غير النظامي الكبير بسلاسل القيمة ذات القيمة الأعلى والمتكاملة لتعزيز الدخل وكذلك التخفيف من المخاطر وضمان تغطية الحماية الاجتماعية.

43- ويمكن بناء قدرة المرأة على المشاركة في سلاسل القيمة الزراعية والغذائية من خلال تعزيز نماذج الأعمال التجارية الشاملة، وتعزيز وصولها إلى التكنولوجيات الرقمية التي توفر العمالة للمرأة والخدمات الموجهة نحو السوق (المالية والاستشارية ودعم الأعمال التجارية والأسواق) وتعزيز سياسة وإطار قانوني مواتيين للعمالة اللائقة وريادة الأعمال للمرأة. ولدى منظمة الأغذية والزراعة العديد من الخطوط التوجيهية والأدوات لدعم هذه الأهداف والمساعدة في مواجهة الضغوط المحلية والأعراف الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.[27]

[27] إطار سلسلة القيمة الذي يراعي المساواة بين الجنسين لمنظمة الأغذية والزراعة (2016)؛ http://www.fao.org/3/a-i6462e.pdf؛ منظمة الاغذية والزراعة. الخطوط التوجيهية للممارسين (2018) http://www.fao.org/3/a-i6462e.pdf؛ منظمة الأغذية والزراعة. سلاسل القيمة التي تراعي المساواة بين الجنسين والفاقد من الأغذية (2018) http://www.fao.org/3/I8620EN/i8620en.pdf.

44- وأخيرًا، يمكن أن يؤدي تعزيز اعتماد التكنولوجيات والابتكارات والاستثمار في الهياكل الأساسية للأغذية الزراعية إلى زيادة الإنتاجية وزيادة كفاءة سلاسل القيمة مع تقليل الفاقد والمهدر من الأغذية. وسيجعل تطوير عمليات ما بعد الحصاد والمعالجة والتخزين وسلاسل التبريد والبنية التحتية للسوق وتحديث الخدمات اللوجستية والخدمات سيجعل سلاسل القيمة قادرة على الصمود وقابلة للتكيف عند مواجهة الصدمات.

(6) *تعزيز العمالة الريفية اللائقة والإدماج الاقتصادي للشباب والنساء*

45- شكلت البطالة ونقص فرص العمل والعجز في العمل اللائق تحديات مستمرة تواجه بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وهي ملحوظة بشكل خاص بين شباب ونساء الريف. قبل جائحة كوفيد-19، كانت معدلات بطالة الشباب في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تبلغ 22.5 في المائة (تقديرات منظمة العمل الدولية لعام 2019)، أي ما يقارب ضعف معدل بطالة الشباب في العالم. وإن الشابات في المناطق الريفية أكثر عرضة للبطالة أو لنقص فرص العمل بسبب التحديات المحددة التي يواجهنها في التوفيق بين الأدوار المنزلية وقيود التنقل والقيود في الوصول إلى فرص التدريب والتعليم. ومن ناحية أخرى، هناك 7.2 مليون طفل معرضين لعمالة الأطفال في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، يعمل 70 في المائة منهم في قطاع الزراعة.[28]

46- وتشمل الأولويات الرئيسية للمضي قدمًا تحديث وإصلاح نظم التعليم الزراعي والتعليم والتدريب التقني والمهني لضمان الاستجابة لاحتياجات السوق ومتطلبات نظام زراعي وغذائي حديث. ويشمل ذلك زيادة التركيز على الابتكار، والتكنولوجيات الملائمة محليًا، والممارسات الذكية للمناخ، وعمليات ما بعد الحصاد، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الزراعة والمهارات الشخصية اللازمة لتعزيز قدرات ريادة الأعمال لدى النساء والشباب في الزراعة والنظم الغذائية، سواء في المزرعة أو خارجها. ويجب تطوير تدريب مهني مخصص على الزراعة وتربية الأحياء المائية وكذلك الأعمال الزراعية والانتقال من المدرسة إلى العمل إلى العمالة بأجر وإتاحته من خلال مؤسسات التدريب الأكاديمية والمتخصصة.

47- ويتمثل مجال التركيز الثاني في تيسير مشاركة الشباب والنساء في المؤسسات والشبكات الريفية ودعم الحكومات في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات التي تستهدف الشباب الريفي بشكل أكثر فعالية. ومن خلال المشاركة النشطة في منظمات المنتجين والتعاونيات والمجالس واللجان المحلية القائمة أو إنشاء منظمات جديدة يقودها الشباب وبقيادة النساء، يمكن لشباب الريف وخاصة الشابات أن يزيدوا بشكل جماعي من وصولهم إلى الأسواق والمدخلات والخدمات (بما في ذلك الخدمات المالية، وخدمات الإرشاد، والحماية الاجتماعية)، وكذلك التأثير على عمليات صنع القرار التي تؤثر على لياقة وجودة سبل العيش.

48- وثالثًا، يعد الاستثمار في النظم الإيكولوجية للابتكار الشامل وتنظيم المشاريع في المناطق الريفية عاملًا حافزًا حيويًّا للتحول الريفي الذي يبني على الإمكانات الإنتاجية للشباب والنساء. وتتمتع منظمات دعم ريادة الأعمال التي تقدم التدريب والإرشاد والتوفيق وشبكات الأعمال والتمويل للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بإمكانيات هائلة لخلق فرص عمل لائقة والابتكار في قطاع الإنتاج الزراعي والغذائي مع تغيير السرد المرتبط بالتوظيف في الزراعة. ويعد دعم ريادة الأعمال ضروريًا أيضًا لتنويع سبل العيش حيث لم تعد الزراعة مجدية. ويجب ربط النساء والشباب الريفيين، بمن فيهم المهاجرين والفئات الأكثر ضعفًا، بهذه الفرص وتوعيتهم بشأنها.

[28] منظمة العمل الدولية واليونيسف، 2020. التقديرات العالمية لعمالة الأطفال.

49- وأخيرًا، فإن الحد من الفقر بين النساء والشباب الريفيين الأكثر ضعفًا يتطلب نظم حماية اجتماعية أكثر فعالية. ويعد الحصول على الحماية الاجتماعية، وخاصة بين أفقر النساء والشباب الريفيين، منخفضًا. وإن السجلات الاجتماعية والمزيد من مخططات الحماية الاجتماعية المراعية للمساواة بين الجنسين والعمر والمرتبطة ببرامج العمل اللائق والإدماج الاقتصادي، ضرورية لتمكين النساء والشباب من التغلب على النكسات القصيرة الأجل وكذلك بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات والأزمات الأوسع نطاقًا بطريقة تضمن عدم ترك أحد خلف الركب في عملية التحول الريفي.

رابعًا – الخلاصة

50- تدعو هذه الوثيقة إلى وضع إطار شامل للتحول الريفي يهدف إلى الحد من التفاوتات بين سبل العيش الحضرية والريفية بدءًا من الشباب. وهناك حاجة ماسة لرفع مستوى الحياة في المجتمعات الريفية وتعزيزها، في جميع جوانبها، وجعلها أيضًا جذابة للشباب. وقد تقلل الفرص الاقتصادية المجدية والبيئات الريفية الجذابة من الدوافع السلبية للهجرة والتوسع الحضري المفرط للمدن وتوفر للشباب حوافز للعيش والعمل في المناطق الريفية.

51- وتم اقتراح ستة محاور للتدخل من أجل المساعدة في تحقيق تحول ريفي شامل في الإقليم. ويجب أن تهدف التدخلات إلى تحسين سبل العيش والرفاهية في المناطق الريفية من خلال برامج وسياسات مراعية للمساواة بين الجنسين وشاملة تشجع الإدماج الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات لزيادة الإنتاجية والربحية الزراعية من خلال التكثيف المستدام، وتنويع المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات والإنتاج السمكي، والخدمات الريفية الفعالة، وروابط السوق القابلة للاستمرار، إلى جانب الاقتصاد الريفي المبتكر والحيوي خارج المزرعة وغير الزراعي.